

إشكالية المصطلح – المصطلح اللساني نموذجاً

حاجي الصديق

مختبر اللغات و الترجمة

و قسم اللغة العربية و آدابها

جامعة منتوري – قسنطينة

ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية المصطلح – المصطلح اللساني نموذجاً، بما يثيره من مسائل و قضايا أضحت تشكل موضوع بحث لدى المفكرين و الباحثين، و خاصة في مجال اللسانيات.

و نظراً للاختلافات التي تحيط بالمصطلح اللساني، ارتأينا من خلال هذا المقال ، تقديم جملة من الاقتراحات و الحلول معظمها مقتبس من دراسات مختصة في هذا المجال.

إشكالية المصطلح – المصطلح اللساني نموذجاً -

إنّ الحديث عن إشكالية المصطلح ، و ما يثيره من قضايا و مشكلات ، أصبح ذا أهمية كبرى بعد الذي عرفته البشرية من تقدّم في مختلف المعارف و العلوم، و ما يعيشه العالم من ثورة في ميدان التكنولوجيا و الإعلام و المعلوماتية حتى لا يكاد يمرّ يوم تقريباً إلّا و نسمع فيه عن تقدّم مثير، أو ابتكار جديد في هذا المجال.

لقد تشعبت العلوم ، و اتسع مجال البحث فيها، و كثرت مسائلها، و نمت جزئياتها، و لذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى وسيلة لتنظيم هذه المسائل، و ضبط هذه الجزئيات، و تحقيق التمايز تيسيراً على الباحثين و الدارسين، فكانت المصطلحات العلمية.

و المصطلح أداة ضبط للمعرفة، و تنظيم للفكر، و حصر للفروع التي تنتمي إلى أصل واحد، فهو بمثابة سور منيع يحول دون اختلاط ما هو بداخله بما هو خارج عنه. لذلك تعدّ دراسة المصطلحات في أيّ علم من العلوم من أهم الوسائل التي تساعد على حسن التعامل مع الكليات و الجزئيات المنوطة بتلك العلوم. إذ لا نتصوّر باحثاً في مجال ما لا يملك المفاتيح التي يفكّ بوساطتها ما أنبهم من المسائل، و تعسّر منها، ذلك أنّ مصطلحات كلّ علم هي بمثابة الباب الأول الذي يلج من خلاله الدارس في هذا العلم، فالباحث لا يستطيع أن يزاوّل بحثه، و أن يسبر أغواره مالم تكن له المفاتيح التي يفكّ بوساطتها أغلال الصعاب.

و لقد « قيل تجوّزا أو تظرفاً ، إنّ إتقان علم من العلوم هو في استساغة المفردات الخاصة به، و إنزالها في موضعها، و التصرف بها بدقّة و مهارة معاً. و مع ما يشيع في هذا الكلام من مغالاة و إطلاق، فإنّه في واقعه و مضمونه، ليبدو لنا مصوّراً لجانب من الحقيقة، معبراً عنه أحسن تعبير. لأنّ فهم العلم فهماً دقيقاً لا يتأتّى للإنسان إلّا بعد اجتياز مرحلة من التحصيل تتوضّح له فيها المعاني الكامنة في كلّ كلمة من الكلمات، و العلائق النازمة بينها، و بعد غوصه على هذه المعاني في كليّاتها و جزئياتها،

و استنباط حقائق المقدمات المفوضية حتميا إلى النتائج المنطقية، و بالتالي بعد توصله إلى استيعاب أسرار العلم نفسه، لينتهي من ثم إلى الإبانة عن قضاياها على أيسر سبيل⁽¹⁾». و بناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول إن مفتاح كل علم هو مصطلحاته.

و قبل أن نتحدث عن إشكالية المصطلح في اللغة العربية، و الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني خاصة، مع الإشارة إلى جملة من الاقتراحات معظمها مقتبس من الدراسات المختصة في هذا المجال، يجدر بنا أن نعرض لمعنى لفظة مصطلح من حيث اللغة، ثم عندما تطلق على لفظة قد صرفت عن معناها اللغوي إلى معنى آخر في علم من العلوم، فأقول إن المصطلحات ركن أساسي، فيها تتركز خلاصة كل علم، فهي التي ترسم شخصيته، و تحدّد معالمه، و تجلي حدوده، و تعيّن دائرة انتسابه، و هي التي تنظّم أفكاره و تدينها من ذهن القارئ، كما أنّها حلقة الاتصال بين العلماء، و ركانز توريث مضامين العلم لأجيال الأمة المتلاحقة.

و مصطلحات العلم توجد بعده بالضرورة، فبعد أن « يوجد الشيء يحتاج العلماء إلى تسميته فيختارون له من ألفاظ اللغة اللفظ الذي يناسبه على أساس العلاقة بين المعنى اللغوي و المعنى الاصطلاحي »⁽²⁾. و بناءً على ذلك تكون مصطلحات العلوم « تلك الألفاظ التي يتفق العلماء على اختيارها لتدل على شيء محدود في عرّفهم حدًا يميّز به عن سواه »⁽³⁾. فيصبح لهذه الألفاظ عندئذ دلالتان : لغوية هي الأصل، و اصطلاحية هي العارضة الجديدة، و قد ترجّحت لفظة « المصطلح » نفسها بين تينك الدالتين، أولهما لغوية مأخوذة من أصل المادة « صَلَحَ ». قال الزمخشري في أساس البلاغة :

« صَلَحَ فلان بعد الفساد، و صَلَحَ العدو، و وقع بينهما الصلح، و صَلَحَ على كذا، و تصالحا عليه واصطلحا »⁽⁴⁾ و أورد ابن فارس في المقاييس، و الأزهر في التهذيب أنّ الصلاح نقيض الفساد، و الصلح: السلم، و الصلح: تصالح القوم بينهم، و قد اصطلحوا و اصطلحوا و تصالحو بمعنى واحد. و نفس المعاني ينقلها كل من ابن منظور و الزبيدي.

أمّا الدلالة الثانية فهي الاصطلاحية أو العلمية، و تعني اتفاق جماعة على استعمال اللفظ في معنى بذاته، و هذا الاتفاق و التوافق أو التصالح إن تمّ بين الفقهاء في مسألة معينة فهو مصطلح فقهي، و إذا تمّ بين النحويين فهو مصطلح نحوي، و إن تمّ بين البلاغيين فهو مصطلح بلاغي، و مثل هذا الكلام يقال في سائر العلوم.

و معنى الاتفاق الذي آلت إليه لفظة « اصطلاح » حين اكتسبت دلالتها العلمية العارضة واضح بيّن في دلالتها الأصلية، فالصلح بمعنى السلم أساسه الاتفاق بين المتنازعين، و كذلك تصالح القوم على أمر ما.

و ممّا لا شك فيه أنّ المعنى اللغوي أعمّ من المعنى الاصطلاحي الذي تعارف عليه أهل العلم، فالاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية الأصلية، لكنّ هذه المصطلحات لا توضع ارتجالاً، بل لا بدّ في كلّ مصطلح من وجود مناسبة بين مدلوله اللغوي و مدلوله الاصطلاحي، و معنى ذلك أنّ دلالة المصطلح دلالة عرفية فنية اتفق عليها أهل العلم، فهو لغة التواصل بين المتخصصين في العلم، و شرط بقائه و شيوعه في هذا المجال الاتفاق على مفهومه و تحديد دلالاته.

و قد تتسع دلالة المصطلح، و في ذلك دليل على اكتمال هذا العلم، يقول أحمد مختار عمر: « أول مظهر من مظاهر اكتمال العلوم و استقلالها و تكامل رصيدها هو إفرازها لثبوتها الاصطلاحي الخاص بها »⁽⁵⁾، و قد تضيق من عصر إلى عصر، و من جيل إلى جيل، كما يحدث تداخل بين المصطلحات أحيانا على نحو ما نرى في كتب التراث البلاغي عند المتقدمين، و بدخول اللسانيات الأجنبية درسنا الحديث حين كثرت المصطلحات و كثر الاختلاف حولها، فالمتنبّ يجد كثيراً من الخلط و الاضطراب في مدلول المصطلحات، و يصادف للمصطلح الواحد أسماء كثيرة، كما أنّ مفهوم المصطلح قد يتغيّر و يختلف باختلاف المقام أو السياق الذي يستعمل فيه « وما ذلك إلا لافتقاد المصطلحات الدقيقة و الصحيحة و المتفق عليها من جمهرة أهل الاختصاص »⁽⁶⁾.

و أوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني هو عنوان هذا العلم أي اللسانيات **Linguistique**

فقد بلغت المصطلحات المعرّبة أو المترجمة لهذا المصطلح- حسب معلوماتي- ثلاثة و عشرين مصطلحا، منها: علم اللغة، و علم اللسان، و اللغويات، و علم اللغويات الحديث، و الدراسات اللغوية الحديثة، و علم اللغة العام، و علم اللغة العام الحديث، و الألسنية، و الألسنيات و اللسنيات و غيرها⁽⁷⁾ و مع أنّ الندوة « الألسنية و اللغة العربية » المنعقدة في تونس عام 1978 اتخذت توصية باستعمال مصطلح « اللسانيات » وحده، فإنّ بعض الدارسين ما يزال يجادل في صحّة استعماله و يفضل عليه مصطلح « الألسنية » الذي تقلّص استعماله مؤخرا⁽⁸⁾ و هناك أمثلة متعدّدة على هذا النحو من « تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد، كترجمة **signe** برمز أو علامة أو إشارة أو دليل، و ترجمة **phrase** بركن و ركنة و تكوينة و تركيب و مركب، و ترجمة **Discours** بحديث و قول و خطاب وكلام...الخ »⁽⁹⁾.

و حين دخل مصطلح (الفونيتيك) درسنا اللغوي الحديث، هناك من أبقاه دخيلا فقال: فونيتيك دون تعريب، و غالبا ما كان يقرن بكتابته بإحدى اللغتين الإنكليزية **Phonetics**، أو الفرنسية **Phonétique** مع شرح لمدلوله بالعربية⁽¹⁰⁾. كما ترجم إلى (علم الصوت)⁽¹¹⁾، و (منهج الأصوات)⁽¹²⁾، و (علم الأصوات العام)⁽¹³⁾، و (علم الأصوات)⁽¹⁴⁾، و (علم الأصوات اللغوية)⁽¹⁵⁾، و (الصوتيات)⁽¹⁶⁾، و (الصوتية)⁽¹⁷⁾، و الأمثلة كثيرة في هذا السياق، تفرض علينا القول، لقد صار من غير الممكن تجاهل المشكلة المصطلحية التي تعصف بالدرس اللساني عندنا، و التي بات من الضروري التصديّ لها بالدرس و الاقتراح ثمّ بالاتفاق على التمييز و التوحيد، باعتبار أنّ المصطلح هو علم العلوم، و جواز سفر للمستقبل، و ركن أساسي لاستقامة العلم، و برهان على سلامة فكر الأمة، و حيوية لغتها. لذا نجد القائمين على قضايا اللغات في تسابق لإيجاد أدوات التعبير، و التي هي المصطلحات لمواكبة التقدّم العلمي بوضع الأسماء على مسمّياتها، واضعين نصب أعينهم الدقّة و الإيجاز، و سهولة اللفظ و صحّته لسانيا.

« إنّ سرّ نجاح الدراسات اللغوية الغربية يعود إلى أمرين:

أولهما: التعاون العلمي بين الدول الأوروبية.

و ثانيهما: البحوث اللغوية الجادة التي عملت على وصف اللغة و تحليلها و إحصائها.

و اللغة العربية في وقتنا هذا استبعدت من المؤسسات الإنتاجية، و الشركات الصناعية حتّى تولّد عند بعضنا إقناع بعدم صلاحيتها كوسيلة إنتاج. وقد زكّى كلّ هذا الإهمال التام بالبحث العلمي⁽¹⁸⁾ يضاف إلى ذلك انقطاع التواصل الثقافي بين الجزائر و البلدان العربية، و هذا العامل كان السبب الكبير- عندنا - في عجز العربية عن التعريب و عن إيجاد المصطلحات العلمية.

إنّ أجدادنا العرب من الأمم التي خلّف أسلافها ثروة اصطلاحية ضخمة، تكفّلت عبر عصورها المختلفة بحمل مضامين علوم لغتها، ثمّ تبليغها إلى أجيالها المتعاقبة، فكان هذا العمل إنجازا عظيما، دلّ على نبوغ هؤلاء القوم، و توقّد ذكائهم و رجاحة عقولهم، حيث « توصّلوا إلى استحداث المصطلحات، و ذلك بفضل الجهود اللغوية الفردية و الجماعية التي تكاملت، حتّى كانت لهم معاجم متخصصة في شتى العلوم، إلى جانب المعاجم العامّة، و بذلك أنجزوا مصطلحات تعبّر عن واقعهم منطلقين من دوافع بريئة لسدّ النقص في أسماء الأشياء التي يرونها حولهم »⁽¹⁹⁾.

و تأسيسا و تأصيلا لهذا الطرح، نقول إنّ العربية لم تعرف بحثا علميا منظّما، و لا مصطلحات علمية سائدة قبل قيام دولة بني العبّاس، و هذه الدولة التي سعى خلفاؤها إلى تأسيس ملكهم على دعائم من العلوم و الفنون، و تحقيقا لهذا المطلب، شجّع هؤلاء الخلفاء العلماء، و أمّوهم بكلّ ما يعينهم على الخلق و الإبداع، و لم تمض سنوات قليلة حتّى أثمرت هذه الرعاية، بقيام بعض النابغين من عرب و أعاجم بالتأليف في علوم العربية و الشريعة، و بهذا انتقلت العربية إلى مستوى جديد من مستويات

الاستعمال اللغوي، فلم تعد لغة الشعر و العاطفة فحسب، بل أصبحت أيضاً لغة التأليف و الثقافة (20)، و لا شك أنّ دخول اللغة في مجال التأليف يدعو إلى استحداث دلالية، لأنّ المعاني الأصلية لا تعبّر عن الأفكار الجديدة، فكان لا بدّ من تحميل ألفاظ كثيرة دلالات مبتكرة تبعد قليلاً أو كثيراً عن شقيقتها المعجمية، و هذه الدلالات الجديدة التي خلعتها العلماء على بعض الكلمات، أو وادّوها لها ألفاظاً على طريقة العرب، هي ما يعبّر عنه بالمصطلحات العلمية، و قد عرض الجاحظ لنشأة هذه المصطلحات العلمية في عصره، فرأى « أنّ العلماء اصطَلَحُوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكلّ خلف، و قدوة لكلّ تابع »(21) حيث « لم يجدوا حرجاً، و لا ما يدعو إلى التردد في تكييف هذه اللغة ذاتها، و تطويع قوالها حتّى تتمكّن من التعبير عن قضايا مختلف علوم العصر. و إذا كانوا قد واجهوا ما نسميه نحن اليوم بـ(مشكل) المصطلحات العلمية و الفنيّة، فإنّهم لم يتردّدوا في تجاوز هذا المشكل بتعريب أو ترجمة المفاهيم و الكلمات الجديدة التي لم تكن اللغة العربية تتوفّر آنذاك على ما يقابلها. بل إنهم كثيراً ما اكتفوا بنقلها كما هي لتتعرّب، أو يفرض الاستعمال كلمات أخرى تنوب منابها. فعلموا ذلك إدراكاً منهم بأنّ الإنسان هو الذي يخلق اللغة، و أنّ تقدّم لغة من اللغات مرهون أساساً بتقدّم من يتكلّمون بها »(22).

فإذا كان هذا هو حال سلفنا، فكيف هو حالنا اليوم؟! لا شك أنّ الوضع يختلف، حيث المستجدّات الحضارية تندفق يومياً، و التواصل بين اللغات على أشده، فمتى أُتيح للغتين من فرص الاحتكاك، فلا مناص من تأثّر كلّ منها بالأخرى، لكن دائماً المغلوب مولع بتقليد الغالب.

فما موقع اللغة العربية من هذا الزخم الحضاري؟.

هل استطاعت أن تعطي لهذه الأشياء مسمياتها؟

و هل وقفت إلى جانب اللغات الحيّة؟

و هل يمكن أن تدخل عالم التواصل الدولي؟

و هل باستطاعتها أن تستوعب حوالي خمسين مصطلحاً يفد إليها يومياً؟.

هذه هي إشكالية المصطلح في اللغة العربية حيث برزت « على جميع مستويات الترجمة صعوبة عظيمة في اللغة العربية المعاصرة إزاء اللغة الأجنبية، ألا و هي مشكلة المصطلحات. إذ لم تكن الثغرات فاحشة فحسب، بل كانت المفردات غير ثابتة، و كانت الترجمات تختلف من كاتب إلى آخر، و من بلد إلى آخر، بل حتى داخل البلد الواحد »(23).

و مما يزيد الأمر تعقيداً و صعوبة سمة هذا العصر، و وضعه المعرفي الجديد و ما يصاحب ذلك من وفرة و تضخم في أعداد المصطلحات التي استحدثت و تستحدث في اللغات الغربية بهدف التعبير عن مفاهيم مستجدّة جديدة، في الوقت الذي تتحرك فيه اللغة العربية ببطء شديد لا يتيح لها مواكبة الركب، شأنها في هذا الميدان، شأن ميادين ثقافية و علمية أخرى. فكيف يوفّق اللغويون العرب في تلافي حدوث تراكم في المصطلحات التي يتعيّن نقلها من اللغات الأخرى، و على الأخص من الإنكليزية؟ و كيف ترقى الجهود الفردية المتفرّقة إلى مستوى التحدي، أي مسيرة الجهود العالمية المبذولة في العلوم اللسانية المتشعبة، و هضمها؟ و كلاً من ذلك، كيف يتم تطوير اللغة العربية في جانب من معجمها، و جعلها تجاري ركب الحضارة و العلم الإنسانيين؟

إنّ الظروف المرحلية الراهنة التي تجتازها اللغة العربية، تضطرّها، في كثير من الأحيان، إلى الاقتباس ممّا يفد عن طريق اللغات ذات الصدارة في المجالات التكنولوجية و العلمية و الفكرية و الفلسفية، علماً بأنّ العطاءات العربية النوعية المتميّزة لا تمكّن من الاستقلال الفكري و العلمي داخل حدود اللغة العربية (إضافة إلى أنّ الزمن زمن تداخل الثقافات).

إننا حين نستقري واقع المصطلح اللساني العربي، نجده فعلا يتّجه إلى خارج اللغة العربية، إلى الترجمة و التعريب، أكثر مما يتّجه إلى التوالد من الداخل، و أهمّ ما يتّسم به وضعه هو طابعه العفوي؛ و هي عفوية لا تقتزن بمبادئ منهجية دقيقة، و لا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي. و قد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، في مقدّمتها الاضطراب و الفوضى في وضع المصطلح، و عدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية.

و استناداً إلى ما تقدّم ، نجد أنّ هناك نوعين من المشكلات التي تتعلّق بالمصطلح اللساني دون سائر المشكلات اللسانية.

الأوّل منها عام يشمل المصطلح العلمي العربي المحدث الذي إليه ينتمي المصطلح اللساني. و أهمّ مشكلاته المصطلحية، تحدّدناها فيما يأتي :

- 1- تحكّم الوضع الفردي الاجتهادي، و تحوّل المصطلح إلى مصطلح ضيق المجال.
 - 2- عدم الاتفاق على منهجية محدّدة عند وضع المصطلح، و إن كان الوضع فردياً.
 - 3- غياب فعالية جهات التنسيق العربية، كمكتب تنسيق التعريب في الرباط (المملكة المغربية).
 - 4- تعدّد مصادر العلوم المقترضة و تنافرها أحياناً بسبب وجود نفوذ ثقافي معيّن في قطر، و نفوذ آخر في ذلك.
 - 5- تراجع الاهتمام العام و الرسمي بقضية التعريب في أغلب الأقطار العربية.
 - 6- صعوبة نشر المصطلح و إيصاله إلى الأقطار العربية بسبب القيود المفروضة على التبادل العلمي و الثقافي بين قطر و آخر.
- أمّا المشكلات التي تخصّ المصطلح اللساني وحده، فنذكر منها:

- 1- كثرة المصطلحات المتداولة في الكتب و الدوريات و المؤتمرات اللسانية و تداخلها مما يحدث لبلة و تشتتاً.
 - 2- اتّصاف المصطلحات اللسانية – بسبب طبيعتها اللغوية و الثقافية- بالكثير من الخصائص الأجنبية التي تناقض موضوعاتنا اللغوية و الثقافية مما يزيد من الاختلاف حولها.
 - 3- اضطراب دلالة المصطلحات اللسانية بسبب استعمالها في الدراسات المختلفة بصورة لا تراعي حدودها المتعارف عليها عند أهل الاختصاص.
 - 4- حداثة المصطلحات اللسانية قياساً على المصطلح العلمي الذي صار له نضج و شيوع مقبول.
- إنّه من الضرورة بمكان السعي الدؤوب إلى معالجة تلك المشكلات و غيرها، و إن كان الأمر حالياً صعباً لغلبة النزعة الفردية، و فقدان التنسيق بين الباحثين المختصين على امتداد الوطن العربي.

و لعلّ ما يمكن الإسهام به في هذا المقام هو تقديم بعض المقترحات و خلاصتها:

- 1- استعمال الشائع من المصطلحات حتّى يتمّ الاتفاق على بديل مناسب.
- 2- الكفّ عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات لما له مصطلح معروف منتشر.
- 3- قبول ما يصدر عن الهيئات العلمية كالمجامع اللغوية، و توظيفه في الدراسات و الترجمات.

4- دفع الجامعات و مراكز البحث إلى تبني المصطلحات الشائعة و إيجاد شكل من أشكال الرقابة المصطلحية.

5- العمل على إنشاء جمعية علمية تعنى بالمصطلح اللساني على المستوى القومي لتنسيق الجهود و ضبط المصادر، و توحيد العمل ، و إقامة جسور الاتصال بين الباحثين.

إنّ زماننا هو زمن المؤسسات و المراكز، و عليه ينبغي إنشاء جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي لوضع الحلول العامة، و جمع جهود الباحثين و توحيد طرق التعامل مع المصطلح، و إيجاد آليات للنشر و الإشهار، انطلاقاً مما هو كائن من جهود بذلت، و مصطلحات عرفت، مستخدمين أدق طرق الفهرسة، و الحفظ و التنظيم الحاسوبي في ضبط المصطلحات، و إلاّ سنبقى على ما نحن عليه من المراوحة في الشكوى، و وصف المعاناة، و التسابق على اقتراح الحلول و المعالجات دون المبادرة إلى العمل.

المراجع :

- 1- جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1 (1979)، مدخل 5 ص:1
- 2-مجلة مجمع القاهرة، العدد:13 ، ص: 209.
- 3- التهاتوي (المولوي محمد أعلى بن علي): كشف اصطلاحات الفنون، شركة خياط، بيروت-لبنان، (د.ت)، ص:903.
- 4- الزمخشري: أساس البلاغة، مادة: (صلح).
- 5- أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، الكويت(1989)، مجلد: 20 العدد الثالث ص:6.
- 6-أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر ، دمشق-سوريا، ط 2 (1999) ، ص:29 .
- 7- المسدي عبد السلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب (1984) ، ص:72.
- 8- المصدر السابق ، ص:71، 72 و انظر أحمد مختار عمر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية، المجلد : 20 العدد الثالث ، ص : 6- 9 .
- 9- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات بيروت، باريس(1986) ، ط1، ص:400- 401 .
- 10- علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ، ص: 7 و انظر: إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية، ص: 4 .
- 11- علي عبد الواحد وافي : علم اللغة ، ص: 7 و انظر : إيلوار رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم ، ص: 205.

- 12- تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ص:67 .
- 13- عبد الصبور شاهين: في علم اللغة العام ، ص: 7.
- 14- محمود حجازي: علم اللغة بين التراث المناهج الحديثة، ص:28 و انظر: محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، ص: 212.
- 15- محمود السعران: علم اللغة ، ص: 201.
- 16- كاتينيوي: دروس في علم الأصوات العربية، ص:214 ، و انظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص: 195.
- 17- يوسف غازي:مدخل إلى الألسنية، ص:121.
- 18- صالح بلعيد: محاضرات في قضايا اللغة العربية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، ص:18.
- 19- المرجع السابق. ص: 18.
- 20- محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، ص: 254.
- 21- الجاحظ : البيان و التبیین، ج:1، ص : 139- 140 .
- 22- عمر بن جلول: التقرير الإيديولوجي لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي (1975).
- 23- عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات و اللغة العربية ، ص:356.